Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 37-50
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.3

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring and analyzing the impact of tax revenues on the gross domestic product in Iraq for the period (2004-2021)

Riyad Muhammad Jassim Al Khazraji*, Anmar Ghalib clip
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: The research aims to indicate the extent of the impact of tax policies on some of the macroeconomic variables in Iraq, including the gross domestic product, and that the Iraqi economy did not enjoy from different political variables during the period studied. In some indicators or macroeconomic policies in Iraq and its important role in bringing about a kind of balance and economic stability, quantitative analysis was used by the (ARDL) model for time series after conducting static tests for the variables used and diagnostic tests for them. Several results were reached, in the short term The results showed that the sign is positive, meaning that tax revenues have a direct effect on the gross domestic product at constant prices in Iraq. However, the results show that this effect is not significant at the level of confidence (5%).

As for the long-term results of the autoregressive model, the sign is positive between (tax revenues) and (gross domestic product at constant prices), that is, it has a direct effect, and this means that an increase in (tax revenues) by one unit leads to an increase in GDP by (0.24%) at a confidence level (5%).

The research recommended a set of recommendations, most notably simplifying the tax system and reducing complexities and administrative procedures associated with it. This will contribute to enhancing appropriateness and transparency, and reduce compliance costs for individuals and companies, and then stimulate economic activity and investment.

Keywords:
Tax revenues, gross domestic product.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 28 Aug. 2023
Accepted 10 Sep. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Riyad Muhammad Jassim Al Khazraji
College of Administration and Economics/Tikrit University

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 37-50
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.3

قياس وتحليل أثر الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

رياض محمد جاسم الخزرجي **انمار غالب كليب**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير السياسات الضريبية على بعض من متغيرات الاقتصاد الكلي في العراقي ومنها الناتج المحلي الاجمالي وذلك لم يتمتع به الاقتصاد العراقي من متغيرات سياسية مختلفة خلال الفترة المدروسة إذا جاءت أهمية البحث من الدور الذي تلعبه الدراسة الضريبية المتمثلة بالإيرادات الضريبية في معالجة وحداث التغير في بعض المؤشرات أو السياسات الاقتصادية الكلية في العراق ومالها من دور مهم في احداث نوع من التوازن والاستقرار الاقتصادي تم استخدام التحليل الكمي عن طريق نموذج (ARDL) للسلاسل الزمنية بعد اجراء اختبارات السكون للمتغيرات المستخدمة والاختبارات التشخيصية لها تمً التوصل إلى نتائج عدة، في الأجل القصير بينت النتائج أنَ اشارة إيجابية، وهذا يعني أن الإيرادات الضريبية لها تأثير طردي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق ومع ذلك، تظهر النتائج أن هذا التأثير غير معنوي عند مستوى ثقة (5%).

وأما في الأجل الطويل من نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (الايرادات الضريبية) و(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة)، أي إن لها تأثير طردي وهذا يعني أن زيادة (الايرادات الضريبية) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.24%) عند مستوى ثقة (5%)

وأوصى البحث إلى مجموعة من التوصيات أبرزها تبسيط النظام الضريبي وتقليل التعقيدات والإجراءات الإدارية المرتبطة به، هذا سيسهم في تعزيز الملائمة والشفافية ويقلل من تكاليف الامتثال للأفراد والشركات ومن ثم يحفز النشاط الاقتصادي والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الايرادات الضريبية، الناتج المحلي الاجمالي.

المقدمة

السياسية ذات أثر كبير في مجمل الحياة الاقتصادية، كما إن هذه الظروف تترك أثراً واضحاً في الاقتصاد، وفي العراق ونتيجة الظروف المختلفة التي مرت به سياسياً فقد بدأت السياسة الاقتصادية عامة – والضريبة بضمنها- بالتأرجح تبعاً لتلك السياسات والقرارات، فقد أفرزت ظروف الحرب العراقية- الإيرانية في عقد الثمانينات والحصار في عقد التسعينات والإحداث التي جرت بعد نيسان (2003) إحدى أكبر التحديات أمام السياسة الاقتصادية، وهي كيفية العمل على إحلال التوازن وتثبيت حالة من الاستقرار في الاقتصاد العراقي، الذي بات اقتصاده مخلخلاً ويعاني من تشوهات هيكلية واضحة في ظل ريعية كاملة وإهمال لباقي الأنشطة الاقتصاد إذ إن اتخاذ التدابير الوقائية لإعادة التوازن يتطلب من الحكومة أن تعمل على تفعيل الأدوات كافة التي تتكفل بحذف وامتصاص الكميات الفائضة كافة في متغيرات الاقتصاد الكلي (الطلب الكلي)، ولهذا الغرض يبرز دور السياسة الضريبية التي يمكن للحكومة استخدامها عن طريق تكييفها بشكلٍ يعكس الدورة الاقتصادية، أي أن بإمكان الحكومة تحفيز الطلب الكلي عن طريق خفض الضرائب على مختلف أوعيتها أو زيادة الضرائب بحسب احتياج الوضع الاقتصادي السائد. تضمن البحث أربعة مباحث رئيسية تضمن

المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما المبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

1. **مشكلة البحث:** يواجه الاقتصاد اختلافات هيكلية واسعة كونه يملك اقتصادا احادي الجانب إذ يساهم القطاع الضريبي في جزء بسيط من تكوين الناتج المحلي الإجمالي نسبة إلى القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد العراقي.
2. **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في إبراز أهمية السياسات الضريبية في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وتطوراتها بشكل يتناغم مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وينسجم مع ظروفها في تنمية اقتصادية
3. **فرضية البحث:** إن السياسة الضريبية تأثير معنوي وبتجاهين على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة عند زيادة مستوى الإجراءات الضريبية أو انخفاضها سيكون له تأثير على الناتج المحلي الاجمالي
4. **هدف البحث:** الهدف من البحث إيجاد الحلول المناسبة التي قد تسهم في الحد من الاختلالات الهيكلية من خلال تفعيل عناصر الطلب الكلي الإجمالي دون الاعتماد على العوائد.
5. **منهجية البحث:** اعتمدت هذه البحث على المنهج الوصفي من عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة الضريبية وأهم أدواتها، وكذلك مختلف المفاهيم المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي التي تقيس أداءها. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل انعكاسات السياسة الضريبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق .
6. **حدود البحث:** الحد المكاني: العراق، الحد الزماني: 2004-2021.
7. **هيكلية البحث:** تتكون البحث من مبحثين، يتناول الأول الإطار النظري للبحث والثاني قياس وتحليل أثر الإيرادات الضريبية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2021).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

اولاً. مفهوم السياسة الضريبية: تحظى الضرائب بدور محوري في تمويل الخزانة العامة للدولة، وهو دور لازم لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية، فهي أداة من أدوات السياسة المالية في مجال إعادة توزيع الدخول والثروات وهي وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تفوق الغرض المالي للضريبة (معوض، 2014: 6)، وذلك من خلال وضع السياسات الضريبية التي تخدم تلك الأهداف، وبناءً عليه تتناول البحث مفهوم السياسة الضريبية من خلال التعرض لتعريفها وتطورها في ثلاثة فروع على النحو الآتي:

1. **تعريف السياسة الضريبية:** تعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمتحملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (حامد، 2000: 13)

وهناك من يعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية؛ لأنها تعد عنصراً من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي فضلاً عن كل الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي من حيث أثر كل ضريبة بمجمل الدخل الوطني (عطية، 1993: 418).

ويتفق الباحث مع الرأي (بلال، 2015: 5) الذي يرى أن السياسة الضريبية تعبر عن مجموع البرامج والتدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم الربط والتحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من جهة ثانية، وبذلك يتضح أن السياسة الضريبية مرتبطة بمعطيات النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتمثل أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة، وتنفيذ الخطط الاقتصادية المناسبة.

كما أن السياسة المالية بصفة عامة تستخدم السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (Dolan, 1991: 252).

2. **تطور السياسة الضريبية:** تتطور وتتغير السياسة الضريبية وفقاً للتطور والتغير في دور الدولة في ظل مراحل تطور الفكر الاقتصادي المختلفة، والتغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتحول في دور الدولة من دولة الرفاهية إلي دولة المنافسة، وذلك من خلال الدور التنظيمي والرقابي للدولة في حماية التعاملات والتعاقدات وحقوق الملكية. وبتطور دور الدولة في العصر الحديث وزيادة تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح للضريبة مفهوماً معاصراً يرتبط بوظيفتها كأداة مالية تمكن الدولة من هذا التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه النشاط الاقتصادي وجهة اقتصادية معينة، وإن اختلفت درجات هذا التدخل وفق طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ووفق مرحلة النمو التي وصل إليها المجتمع، وبذلك تخلت الضريبة عن حيادها التقليدي بعدّها أداة لزيادة الإيرادات العامة؛ لتصبح أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة (معوض، 2014: 9).

وتختلف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية؛ حيث إنَ الدول المتقدمة تسعي لاستخدام السياسة الضريبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات التي تحدثها عملية التنمية الاقتصادية، في حين إن الدول النامية تسعي لاستخدم الضرائب بعدّها وسيلة أساسية لتحقيق تراكم رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية (Martin, 1987: 205).

وتحرير السياسة الضريبية في الدول المتقدمة بشدة على تحقيق التوظف، والتشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، وللموارد الاقتصادية والبشرية، بينما تتجه السياسة الضريبية في الدول النامية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستويات الدخول وتحقيق الرفاهية مما يتطلب حفز وتشجيع الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية وترشيد الاستهلاك؛ لذا فإنَ السياسة الضريبية في تلك الدولة غالباً ما توصف بأنها فأن استخدام الممكن أكثر منها السعي وراء الأمثل (Vito and Howell, 2001: 2).

وقد مرت السياسة الضريبية في العراق بعدة تطورات تعكس التطورات التي لحقت بالمجتمع العراقي، سواء أكان ذلك على المستوى الاقتصادي، أم كان على المستوى السياسي، وبدأت السياسة الضريبية تلعب دوراً مهماً على مسرح الحياة الاقتصادية خاصة مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي في أواخر السبعينيات والتي صاحبها صدور العديد من القوانين الاقتصادية لمواكبة عملية الإصلاح الاقتصادي كان أحدثها في مجال الضرائب المباشرة قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005، وتعديلاته، وقانون الضرائب العقارية رقم 196 لسنة 2008، وفي مجال الضرائب غير المباشرة قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016، وقانون الجمارك رقم 66 لسنة 1963 وتعديلاته وكان أحدثها التعديل بالقانون رقم 95 لسنة 2005 (صلاح، 2014: 21-36).

3. **سمات السياسة الضريبية:** تسعي السياسة الضريبية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، لذا فهي تتسم بعدة سمات من أهمها ما يأتي (حامد، 2000: 60):

أ. إنها مجموعة متسعة ومتكاملة من البرامج والسياسات مما يستدعي ترابط وتناسق مكونات السياسة المالية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ب. السياسة الضريبية تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها، وتشمل السياسة الضريبية كافة الإيرادات الضريبية للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ج. تعدُّ السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية، وجزءاً مهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعي إلى تحقيق أهدافها، ومن ثم فهي تعد مرأة عاكسة لدور الدولة.

د. السياسة الضريبية بعدّها أحد عناصر السياسة الاقتصادية للدولة تؤثر وتتأثر بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لذا يلزم أن تتفق أهداف السياسة الضريبية مع أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

ثانياً. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

1. **تعريف الناتج المحلي الاجمالي:** الناتج المحلي الإجمال Gross Domestic Product أو اختصارًا (GDP) هو مقياس اقتصادي يُستخدم لقياس قيمة الإنتاج الاقتصادي الكلي لبلد معين خلال فترة زمنية محددة، عادةً سنة واحدة. يُعد GDP أحد المؤشرات الرئيسة التي تُستخدم لتقييم صحة ونمو الاقتصاد الوطني وحجم النشاط الاقتصادي داخل البلد.

إذاً الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا). والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية.

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع قيمة جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. ويُشمل ذلك السلع المنتجة للاستهلاك النهائي والاستثمارات الخاصة والحكومية وصادرات السلع والخدمات، مع خصم واردات السلع والخدمات.

الناتج المحلي الإجمالي يقدم صورة حول حجم الاقتصاد ونشاطه الاقتصادي، ويعكس كمية الإنتاج والدخل الذي تم إنشاؤه داخل الحدود الجغرافية للبلد. يُستخدم هذا المؤشر من قبل الحكومات والمستثمرين والاقتصاديين والبنوك المركزية لمراقبة أداء الاقتصاد واتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة. كما يُقارن GDP بين البلدان لقياس مدى تقدمها الاقتصادي ومقارنة مستويات المعيشة بينها.

2. **قياس الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من ثلاث مقاربات مختلفة

أ. من خلال الإنتاج ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج. حيث يحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج من خلال الخطوات الآتية:

❖ قياس القيمة المضافة: يتم حساب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع والخدمات. القيمة المضافة تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج النهائي وقيمة المدخلات المستخدمة في إنتاجها. مثلاً، إذا قامت شركة بتصنيع منتج باستخدام مواد خام تبلغ قيمتها 100 دولار وثم بيع هذه المنتجات بقيمة 200 دولار، فإن القيمة المضافة في هذه المرحلة تساوي 100 دولار.

- تجميع القيمة المضافة: تُجمع القيمة المضافة في جميع مراحل إنتاج الاقتصاد، بدءًا من القطاع الزراعي والصناعي وحتى الخدمات، للحصول على الإجمالي الكلي للقيمة المضافة في الاقتصاد.
- حساب الناتج المحلي الإجمالي: يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع القيمة المضافة في جميع القطاعات الاقتصادية، مع إضافة الضرائب غير المُباشرة وخصومات الدعم الحكومي. يُمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية للإنتاج الاقتصادي داخل الحدود الجغرافية للبلد خلال الفترة المحددة.

ب. من خلال الإنفاق ويكون يجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي فضلاً عن نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج الفرق بين الصادرات والواردات). حيث يحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الطريقة بناءً على الفئات الاقتصادية الآتية:

- الاستهلاك النهائي للأفراد (Household Final Consumption Expenditure): يشمل هذا الجزء من الإنفاق النفقات التي يقوم بها الأفراد لشراء السلع والخدمات للاستهلاك الشخصي، مثل الغذاء والإسكان والنقل والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وغيرها.
- الاستثمار (Gross Fixed Capital Formation): يشمل هذا الجزء من الإنفاق النفقات الخاصة والحكومية على الاستثمار في البنية التحتية والمعدات والآلات والأدوات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.
- الحكومة (Government Final Consumption Expenditure): يُحسب من خلال جمع الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات للأغراض غير التجارية، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية العامة.
- الصادرات (Exports): تمثل قيمة السلع والخدمات التي تباع من البلد إلى الخارج.
- الواردات (Imports): تمثل قيمة السلع والخدمات التي يتم شراؤها من الخارج واستهلاكها داخل البلد.
- يتم جمع قيم هذه الفئات الاقتصادية وجمعها معًا للحصول على الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتُعبر معادلة حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق عادة بالشكل الآتي:

GDP = الاستهلاك النهائي للأفراد + الاستثمار + الحكومة + الصادرات - الواردات

ج. من خلال الدخل ويكون بجمع كل المداخيل المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب. تُحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الدخل من خلال الخطوات الآتية:

- الأجور والرواتب :(Compensation of Employees) يتم حساب مجمل الأجور والرواتب التي يتلقاها العمال والموظفون في جميع القطاعات الاقتصادية.
- الأجور والرواتب (Compensation of Employees): يتم حساب مجمل الأجور والرواتب التي يتلقاها العمال والموظفون في جميع القطاعات الاقتصادية.
- الأجور والرواتب (Compensation of Employees): يتم حساب مجمل الأجور والرواتب التي يتلقاها العمال والموظفون في جميع القطاعات الاقتصادية.
- الأجور والرواتب (Compensation of Employees): يتم حساب مجمل الأجور والرواتب التي يتلقاها العمال والموظفون في جميع القطاعات الاقتصادية.

❖ الأجور والرواتب (Compensation of Employees): يتم حساب مجمل الأجور والرواتب التي يتلقاها العمال والموظفون في جميع القطاعات الاقتصادية.

السياسة الضريبية تمتلك علاقة وثيقة بعدة متغيرات اقتصادية كلية، حيث تؤثر على النشاط الاقتصادي وتوجهات الاستثمار والاستهلاك وتوزيع الثروة. إليك بعض العلاقات المهمة بين السياسة الضريبية ومتغيرات الاقتصاد الكلي:

ثالثاً. علاقة الضريبية بالناتج المحلي الاجمالي: تؤثر السياسة الضريبية على معدلات النمو الاقتصادي. تخفيض الضرائب على الشركات والأفراد يمكن أن يحفز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي. على الجانب الآخر، رفع الضرائب يمكن أن يقلل من الإنفاق والاستثمار، ومن ثم قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. وهناك بعض النقاط المهمة في هذا الصدد (سعيد، 2002: 184):

أ. علاقة الضريبة بالاستثمار: توجد علاقة قوية بين السياسة الضريبية ومستويات الاستثمار في الاقتصاد. إذا كان هناك نظام ضريبي ملائم ومناسب، يمكن أن يشجع على الاستثمار بتقديم حوافز ضريبية للشركات والأفراد الذين يستثمرون في الاقتصاد. هذا التشجيع يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج والوظائف وبالتالي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ب. علاقة الضريبة بالابتكار والبحث والتطوير: يمكن للسياسة الضريبية أن تلعب دورًا في تعزيز الابتكار والبحث والتطوير. على سبيل المثال، يمكن أن تقدم الحوافز الضريبية للشركات التي تستثمر في الأبحاث والتطوير، مما يشجع على تطوير منتجات وخدمات جديدة ورفع مستوى الابتكار في الاقتصاد.

ج. علاقة الضريبة بالاستهلاك والإنفاق: قد تؤثر السياسة الضريبية أيضًا على معدلات الاستهلاك والإنفاق في المجتمع. إذا تم تخفيض الضرائب على الأفراد والأسر، فقد يتاح لهم المزيد من الدخل المتاح للإنفاق على السلع والخدمات، مما يعزز الطلب الاستهلاكي ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

د. علاقة الضريبة برأس المال البشري: السياسة الضريبية يمكن أن تؤثر أيضًا على استثمارات رأس المال البشري، وهو يتعلق بتعزيز التعليم والتدريب وتطوير المهارات. يمكن استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الشركات والأفراد على الاستثمار في تطوير مهارات العمالة وزيادة مستوى التعليم، مما يؤدي إلى تعزيز إنتاجية العمالة وتحسين النمو الاقتصادي.

ه. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي يعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية العامة للبلد. يجب توفير التوازن المناسب بين تعزيز النمو الاقتصادي وضمان التوزيع العادل للفوائد الاقتصادية في المجتمع.

المبحث الثالث: نتائج التحليل القياسي

اولاً. توصيف النموذج القياسي:

1. **المتغير المستقل (الايرادات الضريبية-X):** السياسة الضريبية بأنّها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمتحملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (حامد، 2000: 13).

2. **المتغير التابع: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة** – Y_1: الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا) والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية.

ثانياً. صيغة النموذج القياسي الرياضية: نتيجة لاختلاف وحدات قياس متغيرات البحث، سيتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية الطبيعية (اللوغاريتم التام) لتوحيد المقاييس وتجنب تأثير التباين في وحدات القياس ومن ثم، سيتم تقديم التنبؤات بشكل نسبي بالنسب المئوية، والصيغة الرياضية التي ستُستخدم هي كالآتي:

$$Log(Y_1) = B_0 + B_1 log(X_1) + U_i$$

ثالثاً. بيانات البحث: تتكون من بيانات سنوية وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (1): متغيرات وبيانات البحث

السنة	الايرادات الضريبية (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)*
2004	561156	101845262
2005	2814780	103551403
2006	3632566	109389941
2007	6037480	111455813
2008	6198281	120626517
2009	18910399	124702075
2010	8162992	132687029
2011	12168734	142700217
2012	13605460	162587533
2013	14021587	174990175
2014	9994714	178951407
2015	9681272	183616252
2016	20599090	208932110
2017	33347393	205130067
2018	30649290	210532887
2019	24902212	222141230
2020	18754036	195402550
2021	20182324	198496541

*البنك المركزي العراقي 2023 بيانات منشورة https//www.cbi.iq

رابعاً. نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية: يلاحظ في الشكل السابق عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية ولضمان عدم وجود انحدار زائف في نتائج التقدير، نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة عبر نتائج (فيلبس بيرون)، وبينت نتائج الاختبار تم تحديد أن المتغير المستقل (X) فهو ساكن عند المستوى مع وجود ثابت ومع ثابت واتجاه عند مستوى معنوية (5%-10%) على التوالي والمتغيرات التابعة

ليست ساكنة عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول، يُلاحظ ان البيانات مستقرة أي ساكنة، سواء مع وجود ثابت أو ثابت واتجاه أو بدون ثابت واتجاه وذلك عند مستوى معنوية (1%)، انظر الجدول رقم (2).

الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة فيلبس بيرون (pp)

At Level		LOG(Y1)	LOG(X)
With Constant	t-Statistic	-1.3649	-4.1833
	Prob.	0.588	0.0024
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.5547	-3.379
	Prob.	0.9757	0.0707
		n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.743	1.4401
	Prob.	0.9979	0.96
		n0	n0
At First Difference		d(LOG(X))	d(LOG(Y1))
With Constant	t-Statistic	-6.8772	-6.0479
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.2347	-6.7414
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8161	-5.7446
	Prob.	0.000	0.000
		***	***

a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

ونظراً لسكون البيانات واستقرارها في الفرق الأول سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) بعد تحويل البيانات إلى نصف سنوية بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

خامساً. نتائج أثر الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي:

1. **تحديد درجة الابطاء:** لتحديد الدرجة المناسبة للإبطاء في النموذج القياسي، يستخدم الباحث نماذج (VAR) وفقًا للمعايير والمقاييس الاحصائية الشائعة الاستخدام مثل معايير (Akaike وSchwarz) وبناءً على هذه النتائج، يمكن استخدام تقدير النموذج ذي ثلاث درجات لتحليل العلاقة بين المتغير التابع (Y_1) والمتغير المستقل (X)، انظر الجدول رقم (3).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.3

الجدول (3): درجة الابطاء بحسب أنموذج (VAR) للمتغير (Y_1)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOG(Y1) LOG(X)						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-13.5318	NA	0.008788	0.941319	1.032017	0.971836
1	52.307	119.707*	0.00020*	-2.80651*	-2.53442*	-2.71496 *
2	53.76489	2.473159	0.000243	-2.65242	-2.19893	-2.49983
3	55.63531	2.947323	0.000279	-2.52335	-1.88847	-2.30973
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

2. **نتائج التقدير الاولي للنموذج:** وفقاً للنتائج المستنبطة من النموذج المقدر، فأن قوة التفسير الإحصائية للنموذج بلغت (97%) حيث تمكن المتغير المستقل (الايرادات الضريبية) المستخدم في النموذج تمكن من تفسير 97% من التغيرات في (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، بينما يمكن أن تكون المتغيرات الأخرى التي لم تتم مراعاتها في النموذج هي المسؤولة عن الـ (3%) المتبقية من التغير.

ومن الملاحظ أن معامل التحديد المصحح للنموذج يبلغ (0.973) وعلاوة على ذلك، فأن قيمة احصائية (F) والتي بلغت (623.07) وأن النتائج معنوية عند مستوى ثقة (1%) وتشير إلى أن النموذج صالح للاستخدام وهو يشير إلى أن النموذج يمكن استخدامه بشكل فعال في التنبؤ والتخطيط ويمكن استخدام النموذج للتحليل الاقتصادي، انظر الجدول رقم (4).

الجدول (4): نتائج التقدير الأولي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: LOG(Y1)				
Method: ARDL				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOG(Y1(-1))	0.900997	0.046206	19.49976	0.000
LOG(X)	0.023993	0.014493	1.655517	0.1076
C	1.496213	0.69543	2.151494	0.0391
R-squared	0.974964	Mean dependent var		18.87083
Adjusted R-squared	0.973399	S.D. dependent var		0.264791
S.E. of regression	0.043187	Akaike info criterion		-3.36474
Sum squared resid	0.059683	Schwarz criterion		-3.23143
Log likelihood	61.88303	Hannan-Quinn criter.		-3.31872
F-statistic	623.0764	Durbin-Watson stat		2.366874
Prob(F-statistic)		0.000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

3. **اختبار التكامل المشترك:** باستخدام اختبار الحدود (F-Bounds Test)، تم اختبار وجود علاقة توازن طويل الأمد بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في العراق، بينت النتائج أن قيمة الاختبار الإحصائي (F) هي (3.80)، وهي أعلى من القيمة العليا والدنيا عند مستوى معنوية (10٪).

بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج وجود علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في العراق، انظر الجدول رقم (5).

الجدول (5): اختبار علاقة التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.809348	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.50%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size 35			Finite Sample: n=35	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

4. **العلاقة طويلة وقصيرة الأجل:** اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغير يتضح الآتي:

أ. **العلاقة القصيرة الأجل:** بينت النتائج الآتي:

❖ بينت النتائج أنَ اشارة إيجابية، وهذا يعني أن الإيرادات الضريبية لها تأثير طردي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق ومع ذلك، تظهر النتائج أن هذا التأثير غير معنوي عند مستوى ثقة (5%).

❖ توضح النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) تساوي (-0.099)، وهي قيمة سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%)، تؤكد هذه النتيجة الشرط الضروري والكافي لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وبمعنى آخر، يمكن تصحيح أخطاء الأجل القصير واستعادة التوازن الطويل الأجل في حالة حدوث صدمة خلال (10%) من وحدة الزمن (سنة) أي خلال شهر واسبوع تقريباً، انظر الجدول رقم (6).

ب. العلاقة طويلة الأجل: يتضح من نتائج انموذج (ARDL) كالآتي: من نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (الايرادات الضريبية) و(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة)، أي إن لها تأثير طردي وهذا يعني أن زيادة (الايرادات الضريبية) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.24%) عند مستوى ثقة (5%)، انظر الجدول رقم (11).

الجدول (6): نتائج الأجل الطويل والقصير لمتغير الناتج المحلي الاجمالي (Y1)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.496213	0.695430	2.151494	0.0391
LOG(Y1(-1))*	-0.099003	0.046206	-2.14267	0.0398
LOG(X)**	0.023993	0.014493	1.655517	0.1076
* p-value incompatible with t-Bounds distribution				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.3

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(X)	0.242349	0.086641	2.797157	0.0087
C	15.11278	1.415510	10.67656	0.0000
EC = LOG(Y1) - (0.2423*LOG(X) + 15.1128)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

الاختبارات التشخيصية:

أ. **اختبار الارتباط الذاتي:** توضح نتائج القيم الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Pagan LM) قيمة قدرها (0.481)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد عند (5%) هذا يعني أننا نقبل فرضية العدم التي تنصّ على عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج القياسي المقدر، هذا يعني أن النموذج القياسي المستخدم لتقدير البيانات لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

ب. **اختبار عدم تجانس التباين:** وضحت القيم الاحتمالية لاختبار عدم تجانس التباين (Breusch-Pagan-Godfrey) قيمة قدرها (0.299)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد عند (5%) هذا يعني أننا نقبل فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تباين غير متجانس في بقايا النموذج القياسي المقدر، بمعنى آخر، يشير تحليل الاختبار إلى أنه لا يوجد تباين غير متجانس في بقايا النموذج القياسي للمشكلة المدروسة، انظر الجدول رقم (12).

الجدول (12): الاختبارات التشخيصية للأنموذج الاول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.749628	Prob. F(2,30)	0.4812
Obs*R-squared	1.66588	Prob. Chi- square(2)	0.4348
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.113203	Prob. F(1,32)	0.2993
Obs*R-squared	1.143015	Prob. Chi-Square(1)	0.2850

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

تم استخدام هذين الاختبارين (CUSUM) و(squares CUSUM of)، للتحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في هذه البحث، ولتحديد مدى انسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير، وبالنظر إلى الخط البياني للاختبارات، يتضح أن البيانات مستقرة، حيث تظهر داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى الدلالة (5%)، انظر الأشكال رقم (2)، (3).

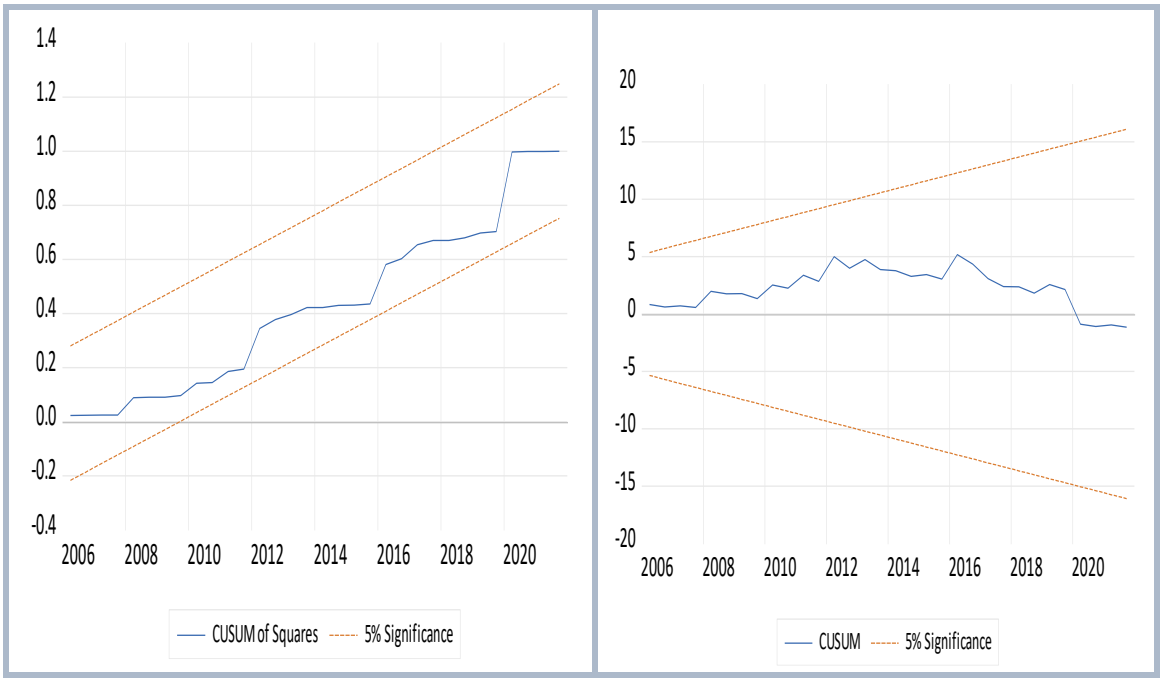

الشكل (2): اختبارا CUSUM وCUSUM of Squares لثبات هيكلية نموذج – Y1
المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت الدراسة أن السياسات الضريبة في الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2021) قد تأثرت بشكل واضح بسبب الأحداث التي جرت منذ الاحتلال الأمريكي وإلى ما بعد انتشار فايروس كورونا.
2. العلاقة المعنوية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي كانت قوية وذات أثر موجب أي أنّ بارتفاع الإيرادات الضريبية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مؤشرات التنمية الناتج المحلي الإجمالي.
3. في الأجل القصير بينت النتائج أنَ اشارة إيجابية، وهذا يعني أن الإيرادات الضريبية لها تأثير طردي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق ومع ذلك، تظهر النتائج أن هذا التأثير غير معنوي عند مستوى ثقة (5%).
4. في الأجل الطويل من نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (الايرادات الضريبية) و(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة)، أي إن لها تأثير طردي وهذا يعني أن زيادة (الايرادات الضريبية) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.24%) عند مستوى ثقة (5%).
5. أثبت النتائج أن القوة التقديرية للنموذج بشكل عام قد تجاوزت ال 90% وهي قيمة جيدة للتغير
6. أظهرت النتائج كذلك خلو النموذج من جميع المشاكل القياسية.

ثانياً. التوصيات:

1. تبسيط النظام الضريبي: يجب تبسيط النظام الضريبي وتقليل التعقيدات والإجراءات الإدارية المرتبطة به. هذا سيسهم في تعزيز الملاءمة والشفافية ويقلل من تكاليف الامتثال الضريبي للأفراد والشركات، ومن ثم يحفز النشاط الاقتصادي والاستثمار.

2. تشجيع الاستثمار: يجب تبني سياسات ضريبية تشجع على الاستثمار وتعزز جاذبية العراق لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. يمكن تقديم حوافز ضريبية مثل خفض أسعار الضرائب على الأرباح المستثمرة أو تخفيض الضرائب على الاستثمارات في القطاعات الحيوية أو المناطق الاقتصادية الخاصة.
3. تحقيق التوازن المالي: يجب استخدام السياسات الضريبية لتحقيق توازن الموازنة العامة وتقليل العجز المالي في العراق. يمكن زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب عن طريق توسيع قاعدة الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحسين كفاءة جمع الضرائب.
4. العدالة الاجتماعية: يجب أن تكون السياسات الضريبية عادلة وتهدف إلى تحقيق توازن في توزيع الثروة بين الفقراء والأغنياء. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني نظام ضريبي تدفع فيه الطبقات الأعلى دخلاً نسبةً أعلى من الضرائب مقارنة بالطبقات الأقل دخلاً.
5. التحليل والتقييم المستمر: يجب إجراء تحليل وتقييم دوري لتأثير السياسات الضريبية على الاقتصاد الكلي في العراق. يساعد ذلك على تحديد النجاحات والتحديات وضبط السياسات الضريبية وفقًا للاحتياجات المتغيرة للاقتصاد الوطني.
6. مراقبة الإيرادات والصادرات والسيطرة عليها من خلال السياسة الضريبية ومعالجة التضخم في البلد.
7. منع التهرب من الضرائب من قبل التجار ومحاربة الفساد في التجارة العراقية من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. د معوض السيد محمد خليل، السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر، رسالة دكتوراه، 2014، نشرت بدار النهضة العربية، القاهرة، 2014.
2. د حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
3. د السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993.
4. د سعيد الخضري، النظرية الاقتصادية الغربية ـ جزء الرابع ـ الاقتصاد المالي ـ دراسة في دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
5. د صلاح حامد، تراكم الراس مالي الازم للتنمية الاقتصادية ودور السياسة الضريبية في تحقيق ـ دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، حقوق عين الشمس، 2014.
6. بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.), Economics the Dryden Press, 1991.
2. Martin Feldistein, The Effects of Taxation on Capital Accumulation, National Bureau of Economic Research, 1987
3. Vito Tanzi and Howell Zee, Tax policy for Developing Countries, Economic Issues Series, No 27, (IMF), Washington, USA, March 2001.